

رؤية نظرية الواقعية الجديدة للعلاقات الدولية دراسة حالة: العلاقات الأمريكية التركية بعد عام 2002



Vision of the neorealist theory of international relations Case study:

US- Turkish Relations after

من أجل اختبار صحة الفرضيات السابقة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتبر هذا المنهج من أهم المناهج

العلمية، ويعتمد على الطرق العلمية الدقيقة في وصف وتوضيح الظاهرة أو المشكلة العلمية المدروسة، ووضع الفرضيات

وتم دراسة العلاقات الأمريكية التركية في ضوء المعايير التي يعتمدها المنهج الوصفي التحليلي، ووصف وتحليل الوقائع

والمتغيرات التي كان لها الدور في خلق البيئة الدولية المؤثرة في صياغة هذه العلاقات وتحليل المحددات الداخلية والخارجية

الفصل الأول يبحث في العلاقات الدولية من منظور الواقعية الجديدة ويقدم المبحث الأول إطار نظري لفهم المرتكزات الأساسية

التي تقوم عليها نظرية الواقعية الجديدة ويقدم المبحث الثاني مقاربة الواقعية الجديدة لتأثير البيئتين الإقليمية والدولية على

أما الفصل الثاني فيسلط الضوء على نقاط التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وذلك من خلال مبحثين، يتحدث

المبحث الأول عن الدعم الأمريكي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويستعرض المبحث الثاني التعاون التركي الأمريكي في

الفصل الثالث يقدم شرحاً لنقاط التباعد في العلاقات الأمريكية التركية وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يركز المبحث الأول على

الحرب الأمريكية على العراق وتداعياتها على العلاقات الأمريكية التركية، ويسلط المبحث الثاني الضوء على المتغيرات الإقليمية

بعد عام 2010، كالموقف التركي من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والأزمة السورية، ويتحدث المبحث الثالث عن

الفصل الرابع يتحدث عن العلاقات الأمريكية التركية بالمجمل وآفاق تطورها وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث يتحدث المبحث

الأول عن تطور العلاقات السياسية بين البلدين، بينما يتحدث المبحث الثاني عن العلاقات الاقتصادية ويقدم المبحث الثالث

الانقلاب العسكري في تركيا، والخلاف الأمريكي التركي بخصوص تسليم الداعية فتح الله غولن المتهم بالتخطيط للانقلاب.

شرحاً للعلاقات العسكرية بين البلدين بما فيها برامج التعاون العسكري والعلاقة التي تجمع البلدين في إطار حلف الناتو.

الصحيحة والإجابة على التساؤلات التي تتعلق بإشكاليات البحث، ومن ثم تحليل النتائج والبيانات التي تم التوصل إليها.

منهج الدراسة:

تقسيم الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة وأربعة فصول مشفوعة بالخاتمة والنتائج.

منطقة آسيا الوسطى والبلقان وفي جنوب القوقاز.

العلاقات الدولية وذلك من خلال دراسة حالة العلاقات الأمريكية التركية.

2002

تعتبر تركيا دولة إقليمية تتمتع بموقع جغرافي مميز أهلها لتكون أهم حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وبدورها تركيا تولي أهمية بالغة للتحالف مع عام 2011، والتي شكلت اختباراً حقيقياً لمدى إمكانية استمرار استخدام مصطلح (الشراكة الإستراتيجية) لوصف العلاقات الأمريكية التركية.

يختص علم العلاقات الدولية بدراسة سلوك الدول وتفاعلاتها في إطار النظام الدولي، وتعتبر النظرية الواقعية الجديدة من النظريات التي ركزت على دراسة دور بنية النظام الدولي بافتراض أنه الإطار الناظم للعلاقات بين الدول وتفاعلاتها ، وقد تم إسقاط فرضيات هذه النظرية على العلاقات الأمريكية التركية، بوصفها علاقات إستراتيجية أثرت عليها بنية النظام الدولي لا سيما أن أحد طرفي العلاقة هي دولة عظمى ومكوّن أساسي من مكونات النظام الدولي، وتم دراسة نماذج عن تأثير النظام الدولي على العلاقات وذلك عندما كان النظام ثنائي، وكذلك عندما تفرّدت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي، وخلال محاولتها بناء منظومة قيمية

وتعد العلاقات الأمريكية التركية مثالاً نموذجياً لدراسة علاقات القوى المؤثرة في بنية النظام الدولي بالدول الإقليمية ذات الثقل، على اعتبار أن تركيا دولة لها مكانتها الإقليمية التي فرضها موقعها الجغرافي وإرثها التاريخي ومقدراتها الذاتية، والتي بدأت تصبح أكثر قوةً ووضوحاً بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، ولتحليل العلاقة بين الدولتين كان الباحث بحاجة إلى دراسة القضايا الأساسية التي تعدّ ملفات للتعاون بين البلدين، والتي تشكّل في مجملها المصلحة الجيو إستراتيجية لكل طرف في علاقته مع الآخر، ويأتي في مقدمتها الدعم الأمريكي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك فإن المتغيرات الدولية التي رافقت انهيار الاتحاد السوفيتي ضاعفت من الأهمية الجيواستراتيجية لتركيا في خدمة المشروع الأمريكي لتزعّم العالم، وانكشف أمام الولايات المتحدة مجال حيوي هام جداً في آسيا الوسطى، وأصبح مطلوب من تركيا أن تعيد إحياء الروابط اللغوية والثقافية والدينية التي تربطها بدول آسيا الوسطى، وكذلك فرضت المتغيرات الدولية أهمية التعاون في مجال تكريس التواجد المتوازن والمدروس لكل من الولايات المتحدة وتركيا في منطقتي البلقان والقوقاز، بكل ما تنطوي عليه هذه المناطق من أهمية جيواستراتيجية وتنوّع عرقي، ولكن التناقض في التوجهات السياسية بدأ يصبح أكثر وضوحاً بعد غزو العراق عام 2003، حيث رفض البرلمان التركي السماح باستخدام الأراضي التركية لمرور القوات الأمريكية إلى الأراضي العراقية، وكان هذا الرفض هو المسبب لأول صدع جوهري في العلاقات بين البلدين، حيث نظرت الولايات المتحدة إلى تركيا بوصفها تخلت عنها في لحظة تاريخية يتم فيها بناء مشروع نشر الديمقراطية الأمريكي العابر للحدود، أما تركيا فقد اعتبرت أن الولايات المتحدة تريد تحقيق مصالحها الاستراتتيجية في المنطقة دون الأخذ بالاعتبار للهواجس التركية المتمثلة بتداعيات انهيار الدولة في العراق وأثر ذلك على الأمن القومي لتركيا وعلاقاتها الاقتصادية مع العراق، وفي ظل تبني الحزب مقاربة جديدة لدور تركيا في محيطها الإقليمي وعلى الساحة الدولية، ترتكز على فكرة أساسية مفادها تحول تركيا إلى دولة مركز، والتأكيد على تغيير أدوات السياسة الخارجية بما يتناسب مع أهدافها في تعزيز التعاون الإقليمي والاعتمادية الاقتصادية بما يساهم في الحفاظ على استقرار المؤشرات الإيجابية للاقتصاد التركي ويزيد من فرص استمرارية الدعم الشعبي لحزب العدالة والتنمية في الاستحقاقات الانتخابية، ولكن هذا التغير في أولويات السياسة التركية سبب تصادماً مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وبدأت تظهر القضايا الخلافية، وخاصةً في ظل توتر العلاقات التركية الإسرائيلية، ولعل المثال الواضح للخلاف السياسي الأمريكي التركي تجسد في موقفهما المتباين اتجاه الأزمة السورية، حيث اختلف الطرفان على العديد من الملفات المفتاحية وآلية التعاطي معها، وخصوصاً ما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة مع الأكراد في سوريا، والهواجس التركية التي ترقى إلى مستوى التهديد الوجودي لأمنها القومي، والتي لم يتم تقديرها بالشكل الأمثل من الحليف الأمريكي، وهو الأمر الذي سبب توتراً أرخى بظلاله على مجمل العلاقات بين البلدين، ومن ثم جاء الموقف الأمريكي من المحاولة الانقلابية التي شهدتها تركيا عام 2016، والذي وصف بالتردد لجهة إدانة الانقلابيين، وهو الأمر الذي اعتبره الأتراك تخاذلاً بل ذهبوا إلى اتهام الولايات المتحدة بالوقوف وراء حدوث الانقلاب، والتوتر الذي أعقب ذلك عندا ماطلت الولايات المتحدة بتسليم تركيا الداعية فتح الله غولن الذي تتهمه تركيا بالتخطيط للانقلاب.

استعداده للدفاع عن تركيا في حال تعرضها للتهديد، ومدى انسجام رؤية أعضائه فيما يتعلق بالتهديدات التي أفرزتها المتغيرات في محيط تركيا الإقليمي.

المشرف العلمي: د. خالد المصري

- تستند الواقعية الجديدة في تفسيرها للعلاقات الدولية إلى تأثير بنية النظام الدولي، بوصفه المحدد الأساسي لصياغة العلاقات بين الدول، وفي محاولة دراسة العلاقات الأمريكية التركية من وجهة نظر الواقعية الجديدة، يتجلى بوضوح دور بنية النظام الدولي في توجيه سلوك تركيا، ولكن القضية المهمة والتي يجب الإشارة لها أن الولايات المتحدة الأمريكية وخلال المراحل التاريخية المتعاقبة لم تكن جزء فقط من بنية النظام الدولي، بل كانت أحد الأطراف المهيمنة عليه، وبذلك يصعب دراسة تأثير النظام الدولي على سلوكها فيما يتعلق بالعلاقة مع تركيا، بوصفها في هذه الحالة هي المؤثر، لذلك تم تسليط الضوء على التوجهات التركية بوصف العلاقات ليست علاقة تفاعلية بقدر ما هي علاقة تأثير من طرف واحد، وفي هذا الإطار يمكن تفسير سلوك تركيا خلال مرحلة الحرب الباردة وبعدها، وكذلك مشاركتها في الحرب الأمريكية على الإرهاب الدولي.
- 2. يعتبر الدعم الأمريكي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، واحداً من ملفات التعاون الأمريكي التركي، وفي دراسة هذا المدخل هناك ثلاث كيانات سياسية مستقلة، فمن وجهة النظر الأوروبية يوجد شقان، الأول يتعلق بطبيعة الهوية الإسلامية لتركيا والتي تتعارض بوضوح مع هوية الاتحاد الأوروبي، ناهيك عن الإرث التاريخي غير الودي بين الطرفين، وثانيهما يتعلق بالشق الفني والتخصصي وذلك لجهة آلية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، والتي ستعطي لتركيا ميزة تفضيلية استناداً إلى تعدادها السكاني، وكذلك الأعباء الاقتصادية الكبيرة التي ستترتب على الاتحاد الأوروبي في حال قبول عضوية تركيا، ومن وجه النظر الأمريكية فإن الانضمام التركي إلى أوروبا، سيعطي للولايات المتحدة فائدة مزدوجة، فهو سيمنع التوجه التركي نحو الشرق، وسيسمح للولايات المتحدة بتأمين مستلزمات نفاذها إلى صناعة القرار الأوروبي من خلال حليفتها تركيا، أما تركيا فيمكن القول أن رغبتها الأولية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كانت بدافع وضع حد لصراع الهوية بين الشرق والغرب والذي تعيشه تركيا منذ إعلان الجمهورية عام 1923، ، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية فإن مشروع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بقي ولسنوات أحد أولويات السياسة الخارجية التركية.
- أ. وفيما يتعلق بالتعاون الأمريكي التركي في منطقة آسيا الوسطى، فيمكن القول أن هذا التعاون كان بالغ الأهمية بالنسبة للطرفين، فمن الجانب التركي من الضروري إعادة تعريف الدور التركي بعد نهاية الحرب الباردة وانتفاء الخطر السوفيتي، ومن الجانب الأمريكي فإن تغلغل تركيا في منطقة آسيا الوسطى، سيحقق للولايات المتحدة النفوذ المطلوب في المنطقة وفي نفس الوقت البقاء بعيداً عن التواجد الميداني الذي قد يسبب حساسية لهذه الدول، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على تعاونهما في منطقة جنوبي القوقاز، وذلك بسبب رغبة الولايات المتحدة بالسيطرة على هذه المنطقة التي تشكل ممرات عبور متواصلة للنفط والغاز، وهو الأمر الذي سيساهم في زيادة مؤشرات أمن الطاقة للغرب وذلك عن طريق كسر احتكار روسيا لنقل الطاقة، أما فيما يتعلق بالتعاون بين البلدين في البلقان، فقد رأت الولايات المتحدة في التواجد التركي معها خلال العمليات العسكرية التي شنها حلف شمال الأطلسي بدعوة تحقيق السلام في البوسنة والهرسك وكوسوفو، أهمية رمزية كون تركيا بلد مسلم وبالتالي فإن مشاركتها ستبعث برسالة مفادها أن الغرب ليس ضد الإسلام.
- ٤. بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، أصبحت السياسة الخارجية التركية تهتم بتعزيز النفوذ التركي في محيطها الإقليمي، وصولاً إلى الانخراط في قضايا المنطقة، وهذا التحول التركي كان محط استحسان أمريكي في مواضع معينة، ونقطة خلاف وتوتر في مواضع أخرى،.
- 5. تعتبر الأزمة السورية نقطة تحول مفصلية في العلاقات الأمريكية التركية، فقد أظهرت مدى اختلاف وجهات النظر بين البلدين لجهة آلية التعامل مع هذه الأزمة، ولعل الخلاف ظهر بوضوح عندما قامت كل دولة بترتيب أولوياتها بمعزل عن التفكير بالمصالح الاستراتيجية التي تربط البلدين بالمنطقة، وأصبحت الاعتبارات الأمنية هي المحرك الأساسي للسياسة التركية اتجاه الولايات المتحدة فيما يتعلق بالملف السوري.
- 6. العلاقات الأمريكية التركية بعد عام 2002 تعرضت لتحول مهم، وأصبحت علاقات تفاعلية أكثر من كونها علاقات تبعية، وبدأت تركيا تنظر إلى مصلحتها الوطنية ومتطلبات تحقيق أمنها القومي والاقتصادي بنوع من الاستقلالية والتمايز عن أولوية تحقيق المصالح الأمريكية، لعل السبب الرئيس لهذا التحول يكمن في طبيعة المبادئ الفكرية التي يتبناها حزب العدالة والتنمية، والتي أدركت أهمية إعادة تعريف الدور التركي كدولة مؤثرة في محيطها الإقليمي مما يساهم في تعزيز عوامل تطور المجتمع التركي وخاصةً في مجال الاقتصاد وانعكاسه على الرضا والقبول الشعبي لأداء الحزب، ويمكن القول أن العلاقات بين البلدين لم تعد علاقات إستراتيجية بالمعنى الحرفي للكلمة، لأن العلاقات الإستراتيجية تعني في جملة ماتعنيه تحقيق أهداف مشتركة وتتطلب التعاون المستمر والتنسيق الفعال بين الأطراف وتأمين متطلبات تطور هذا التعاون في مختلف المجالات، وأهم مقومات العلاقة الإستراتيجية هي الثقة المتبادلة بين الأطراف، وهذا الأمر أصبح محط تساؤل فيما يتعلق بالعلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا.

مرت العلاقات الأمريكية التركية بمراحل متمايزة لكل منها خصوصيتها وسماتها، وهذا الأمر كان يُعزّى من وجهة نظر الواقعية الجديدة إلى تأثير بنية النظام الولي على سلوك الدول، فخلال النظام ثنائي القطبية كانت تركيا تلعب دور المواجهة والاحتواء أمام الاتحاد السوفيتي بوصفها دولة مجاورة له، وهو دور ارتضته تركيا اعتقاداً منها أنها بذلك تحمي وحدة أراضيها وسلطتها على المضائق البحرية في ظل المطالبات السوفيتية بإعادة رسم الحدود بين البلدين، وهو ما جعل تركيا تسعى لزيادة ملفات التشابك والتعاون، وذلك منعاً للتفريط بالعلاقة مع تركيا وتركها تواجه الاتحاد السوفيتي منفردةً، وبعد انتهاء الحرب الباردة بقيت العلاقات بين البلدين علاقات مستقرة تنمو بشكل مضطرد، ولكن تغيرت الإجراءات التنفيذية لترجمة هذه العلاقة بتغير المرحلة ومتطلباتها، وبقي الموقع الجغرافي الهام لتركيا هو ميزتها التنافسية، وظهر أمام تركيا دور جديد وهام يتمثل بضرورة التواجد في مناطق آسيا الوسطى والبلقان وجنوبي القوقاز لحماية المصالح الأمريكية والتركية وتطويق النفوذ الروسي في هذه المناطق، وجنباً إلى جنب مع هذا الدور كانت الولايات المتحدة تسعى لدعم الانضمام التركي إلى أوروبا ولدوافع أمريكية خالصة، ولكن وعلى الرغم من استمرار التعاون الأمريكي التركي في العديد من القضايا والملفات، إلا أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، غير قواعد السياسة الخارجية التركية لتصبح أكثر طموحاً واستقلالاً، وقيّم صناع القرار في تركيا سياسة تركيا السابقة ومدى قدرتها على تحقيق المصلحة الوطنية وتلبية متطلبات الأمن القومي، واستندوا إلى فكرة مفادها أن تركيا بلد مهم بمقدراته الذاتية وموقعه الاستراتيجي الحيوي، وبالتالي يجب أن تكون تركيا أكثر قوة وتأثيراً في محيطها الإقليمي.

وفي ظل تغير المعطيات الدولية، ورغبة قادة الحزب في استثمار هذه المتغيرات بما يضمن تعزيز الحضور التركي على الساحة الإقليمية، بدأ يظهر الاختلاف في آليات التعاطي مع عدد من الملفات الدولية والإقليمية، ونتيجة تراكم القضايا الخلافية وعدم قدرة الطرفين على حصرها في إطار ضيق، أصبح يُنظر بعين الريبة والشك إلى إمكانية استمرار استخدام مصطلح العلاقات الاستراتيجية لوصف العلاقة بين البلدين، وهذه التذبذب في العلاقات السياسية أصبح ينعكس سلباً على ملفات التعاون الاقتصادي والعسكري بين البلدين.

- 1. Alexander Wendt, social theory of international politics, (London: Cambridge studies in international politics, 1999)
- 2. Bruce w. jentleson, American foreign policy the dynamics of choice in the 21 st century, (New York, Duke university, fifth edition: 2014), page 217
- 3. Dania koleilat khatib, the Syrian crisis effects on the regional and international relations, (berlin: springer nature, 2021)
- 4. Daniela huber, e. fautkeyman, global turkey in Europe political economy and foreign policy, (roma: edizioninuova culture,2015)
- 5. Feridec icekoglu, omerturan, the dubious case of the failed coup militarism masculities and 15 July in turkey, (Singapore: springer nature, 2019)
- 6. Glassory institutions, policy and enlargement of the European union, (brussels: director general of education and culture publications unite, 2000), p24
- 7. Hanz j. Morgenthau, politics among nations: struggle for power and peace, (New York: Alfred a knopf, ,fifth addition: 1978), page 4
- 8. How the European union works? Your guide to the EU institutions, (Luxemburg: Luxemburg publications office,2012), p 9
- 9. Jackson hannon, Lesley k.dudden, us-turkey relations under the Ak party, (Ankara: seta publication, 2017)
- 10. Kenneth N. Waltz, theory of international politics, (Berkely: university of California, 1979), page 91

إعداد: سمر العيسى

الولايات المتحدة وتنظر له بوصفه أحد محددات قوة الدولة التركية، وبعد عام 2002 بدأت السياسة الخارجية التركية تصبح أكثر استقلالية وانفتاحاً على القوى الإقليمية والدولية، بما يحقق أكبر قدر من المصالح الإستراتيجية لتركيا، ولكن هذا التوجه سبب في نفس الوقت صدوعاً في مسار العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتمحور التساؤل الرئيسي لهذا البحث حول طبيعة العلاقات الأمريكية التركية بعد عام 2002، وما هو نوع التغيير الذي طرأ على هذه العلاقات؟ ولدراسة طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف تسليط الضوء على عدد من التفاعلات والمواقف وتحليلها بالشكل الذي يفسر سلوك البلدين اتجاه ملفات معينة ومدى التقارب والتباعد في توجهاتهما، وخلص البحث إلى عدة نتائج يأتي في مقدمتها أن العلاقات الأمريكية التركية بعد عام 2002 تعرضت لتحول مهم، وأصبحت علاقات تفاعلية أكثر من كونها علاقات تبعية، وبدأت تركيا تنظر إلى مصلحتها الوطنية ومتطلبات تحقيق أمنها القومي والاقتصادي بنوع من الاستقلالية والتمايز عن أولوية تحقيق المصالح الأمريكية، وكما في أي علاقة تفاعلية هناك نقاط تقارب تساهم في تعزيز العلاقة بين البلدين بمكوناتها المختلفة، ومن جهة أخرى هناك ملفات تشكل في جوهرها نقاطاً للتباعد وانعكاساً للتباين الواضح بين توجهات كلا البلدين ومصالحهما الإستراتيجية، وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت مسرحاً للتنافس على النفوذ بين عدد من القوى الإقليمية والدولية، وخاصةً بعد المتغيرات الإقليمية التي شهدتها عدد من الدول العربية بعد

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، حزب العدالة والتنمية، الغزو الأمريكي للعراق، الأزمة السورية، حلف شمال الأطلسي

عالمية تتصدرها بوصفها حامي الديمقراطية والحصن المنيع ضد الإرهاب الدولي.

وفيما يتعلق بالمكونات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تشكل بمجملها وتفاعلها العلاقات بين البلدين بعد عام 2002، فالعلاقات السياسية للبلدين مرت بمراحل تاريخية متمايزة تجمعها قواسم مشتركة، فخلال حكم الرئيس الأمريكي بوش الابن كانت العلاقات بين البلدين توسم بأنها علاقة شراكة إستراتيجية، وفي فترة الرئيس اوباما ربما اختلفت التعابير المستخدمة لوصف العلاقة وأصبح يطلق عليها شراكة نموذجية، لكن المضمون لم يختلف وأولوية المصالح الأمريكية بقيت هي المحدد الأساسي للعلاقة، وهو الأمر الذي سبب عدد من التوترات والخلافات لاسيما بعد تبني حزب العدالة لسياسة خارجية طموحة، تتقاطع وتتداخل دوائرها مع دوائر النفوذ الأمريكي على الساحة الإقليمية، وهو الأمر الذي استمر في التعمق بعد وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الرئاسة في الولايات المتحدة، وأصبحت العلاقات تتعرض لهزات متتالية، وهذا التوتر انعكس بشكل سلبي على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وأصبح فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية على تركيا والرد التركي بالمثل أمراً متكرر الحدوث، أما فيما يتعلق بالعلاقات العسكرية فهي علاقات متقدمة على العلاقات السياسية والاقتصادية، حيث كانت الولايات المتحدة لعقود حليفاً وداعماً للمؤسسة العسكرية التركية، وكذلك تم مناقشة القضايا الخلافية بين البلدين في إطار عضويتهما في حلف شمال الأطلسي، الذي تنظر تركيا له بعين الريبة لجهة مدى